



الأمم المتحدة
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة



عدالة الأحداث : التحديات الإقليمية

الافتقار إلى سياسة متكاملة لعدالة الأحداث



نشاطات عدة ومتفرقة

عياب سياسة وطنية واضحة من خلال نهج شامل ومتكامل

حجر عثرة في طريق تطوير عدالة الأحداث الأمر الذي يؤدي إلى الحد من النتائج المأمولة واستمرارية العمل المؤسسي من جهة ومن مصادر التمويل الدولي من جهة أخرى.

الافتقار الى الإحصائيات



قلة الإحصائيات
والأرقام
حول موضوع
عدالة الأحداث

عدم التوصل إلى معلومات دقيقة
قياس مدى مواءمة تشريعاتها مع
الاتفاقيات الدولية
وتحديد الثغرات فيها أوفي تطبيقها
علاوة على تحديد أثرها على الأطفال

تبقى مجتزئة
ولا تعبر عن الصورة
الكاملة لنظام عدالة
الأحداث على المستوى الوطني

الافتقار الى مرجع رسمي واحد جامع بين الجهات المعنية بعدالة الأحداث في الوزارات المختلفة

وحدة خاصة
بمهام جزئي

يعيق صياغة سياسات وطنية المنسجمة مع الواقع
الوطني والاتفاقيات الدولية

التنسيق

المتابعة والتقييم

إنشاء مرجع واحد جامع
بين الإدارات المختلفة



الافتقار إلى موظفين متخصصين

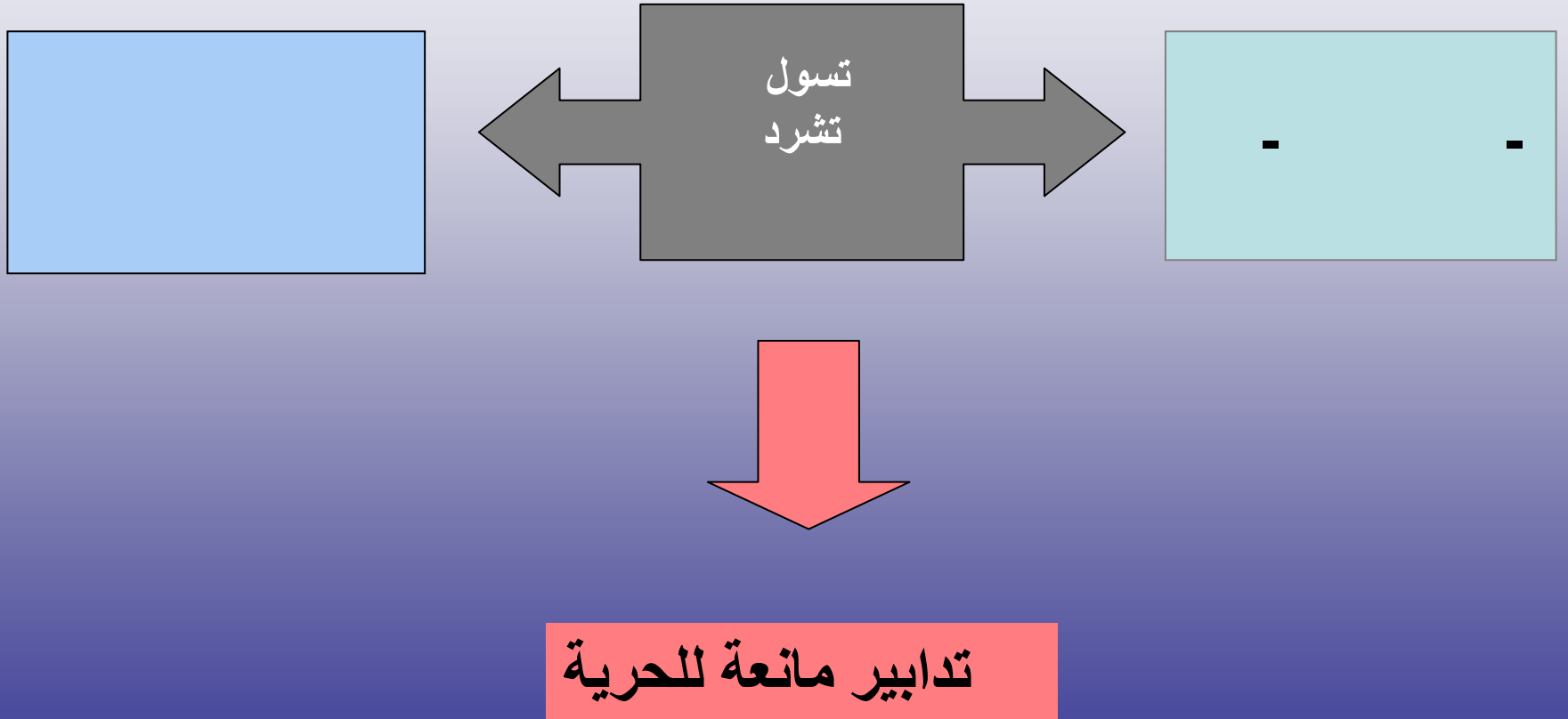
اختصاصات عامة
لا متخصصة

عدم المواصلة والتنقل المستمر
والدوري للموظفين،
يحدّ من جودة الخدمات المقدمة

دورات تدريبية تطل الهيئة القضائية وضابطة الشرطة
والأخصائيين الاجتماعيين

النتائج لا تزال محدودةً ومحدودة النطاق،
وعاجزة عن كفالة الاستمرارية المؤسسية أو الإدارية

الخط القائم بين الطفل المخالف للقانون والطفل ضحية سوء المعاملة أو الاستغلال الجنسي



التدابير المانعة للحرية



التدابير المانعة للحرية مرتفع جداً في دول المنطقة
(الإيداع في معهد إصلاح أو مؤسسة عقابية، أو سجن، إلخ).

البرامج التأهيلية فقيرة في مضمونها وآنية في طابعها



لا تتسجم مع احتياجات الأحداث تربوياً ومن ناحية التدريب المهن

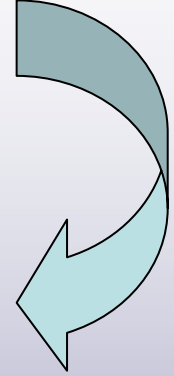


الأمر الذي لا يكفل فرصاً حقيقية لإعادة الانخراط في المجتمع

التدابير التربوية البديلة



لا يزال مفهوماً فضفاضاً أو جديداً أو حتى غير موجود في بعض التشريعات



المراقبة الاجتماعية
أو الحرية المراقبة

مفهوم قديم لكن لا يعطي إطار واضح
للمتابعة لا للحدث ولا للقاضي
وطني للأخصائي الاجتماعي

ان العمل للمنفعة العامة
والتعويض عن الضحية، مفهومان جديان

~~الاستغلال~~

النقص في مشاركة الحدث الفعلية



عدالة الأحداث



لا دور
فعلي

أثر الثقافة
السائدة

يتلقى التدبير
أو التأهيل

ضحية العائلة
او المجتمع

قاصر على
كل شيء



تفرض على الحدث تحمل
مسؤولية فعله الجرمي
والمساهمة في التعويض

لغظ في إشكالية الأطفال المعرضين للخطر والحماية القضائية



مجال سوء المعاملة لا يزال مبهماً وقابلاً للتأويل. ففي بعض الدول، يسمح القانون باستخدام القوة بهدف التعليم والتقويم، هذا الأمر يعدّ مقبولاً ثقافياً.



عندما تعجز العائلة عن وقف الخطر الذي يتعرض له الطفل

الحماية القضائية للطفل الضحية

الافتقار الى برامج إعادة الاندماج



مراكز مانعة للحرية:

- الحل المناسب من أجل عقاب الأحداث والتعويض عن فعلتهم،
- ولحماية المواطنين منهم

عدم وضع سياسات
وبرامج لإعادة الانخراط
في المجتمع

أو اللجوء الى تمديد
فترة التدبير المانع
للحرية لغياب بديل
آخر.

تضاعف نسبة
التكرار عند
الأحداث

التفاوت بين الأحداث الذكور والإناث



نادراً ما تلحظ الدول في سلم أولوياتها تطوير المؤسسات والبرامج الخاصة بالقاصرات فتبقى كما في المجتمع الحلقة الأضعف في نظام عدالة الأحداث.



5%

